ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue
N.F.D

الاعتدال السياسي وفق منهج الدولة المدنية

Political moderation in accordance with the civil state approach

• م.د. رنا علي الشجيري

ملتقى النبأ للحوار
العراق – كربلاء المقدسة – العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya
nabaaforum.org
annabaaforum@gmail.com
+9647709719016

الاعتدال السياسي وفق منهج الدولة المدنية

م.د. رنا علي الشجيري/ كلية الاعلام – جامعة بغداد

المقدمة

الدولة هي اصطناعٌ بشري قابل للتطور في نشوئه، وللتراكم في مساراته المؤثرة في إرادة تقبّل الإكـراه عن طوع مقنَّـن. وهي بذلك لا تمثّل تعبـيراً عن صيرورة طبيعيـة للمطلق، بل لحركة النسبي في الحياة والانتظامات البشرية .

فالدولة الحديثة هي حقيقة موضوعية مسـتجدة، وهي وإن عبّرت عن نتائج لتراكمات عهود النهضـة والتنويـر والحداثـة، إلا أنّها تبقـى موضوعاً قابـلاً لأخذ الحكم بحقه، على المسـتوى الديني، إما بالتبنّي، أو التعديل، أو التوفيق، أو الرفض.

ان مفهوم النص التاريخي للأعتدال ليس واضحا في موسوعاتنا الفكرية الموروثة لغيابه عنا من زمن بعيد،حيث عاشـت الدولة العربية من بعد دولة المدينة المحمدية في القرن الاول الهجري، حياة التطرف على المصالح ومحنة الهوية، بعد ان ضربت الشورى تحقيقا لمصلحة الحاكم،وخلافا للقيم العربية ولعقيدة الاسلام، لذا وقعنا فريسة الاحكام العشوائية الناقصة،ومالم يحقق النص التاريخي للأعتدال ظاهرا .

ان العنف يمثل احد سمات الثقافة السياسية الخانعة وبالتالي يعتبر المحدد الاساسي في سلوك المتنافسـين على السـلطة واحكام مساراتهم، وبصورة تسـهم في تعزيز الهوية المذهبية او العرقية وترسـيخها بصورة تسـهم في مزيد من التوتر والانقسام والمحاصصة وانقسام داخل الطوائف حول جدوى المشاركة في السلطة من عدمه،

فالتغيـير الكبير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 اسـهم بانتقـال الاطراف الى المركز وصعودهـم على هرم السـلط وبصورة ادت الى تجزئـة الكينونة الاجتماعية والسياسـية للهوية العراقيـة . الامـر الذي انتج مزيد من الشـجب لهكـذا حكومة ومزيد من التأييـد لدولة مدنية يتحقق بها اعتدال سياسي فاعل يصب في مزيد من استقرار القوى المجتمعية التوافقية .

ان الوصول الى هذه الغاية ليس بالمهمة اليسيرة بالنسبة الى من يسعون اليها او يحلمون بها، هي بحاجة الى جهود كبيرة وامكانات واسعة والاكثر من هذا هو تفاؤل بامكانية تحقيقها في مواجهة العقبات التي تواجهها .

والسؤال المطروح هل يمكن اقامة الدولة المدنية وتحقيق الاعتدال في دولة مثل العراق ؟ هل يمكن توافر القدرة لنخب سياسية تتجاوز الانتماءات والولاءات المذهبية والاثنية لصالح الولاء للوطن الواحد المتعدد الاطياف ؟ هذا ماستقوم عليه فرضية بحثنا المقسم الى مبحثين هما:

المبحث الاول: الدولة بين الاعتدال والمدنية .

المبحث الثاني: العراق بين الاعتدال والمدنية.

المبحث الاول: الدولة مابين الاعتدال والمدنية

يفيد الاعتدال لمعنى الفضيلة في السلوك المعين، وهو الوسطية في الإسلام. إنه تلك الفضيلة التي تترك يمينها ويسارها يميلان نحو الرذيلة والتطرف، وتقيم ميزانا للعدل في الحكم، أو الخلق الرفيع في السلوك. الكرم هو الاعتدال، وما زاغ إلى يساره يشكل بخلا، وما طغى إلى يمينه يشكل إسرافا؛ والشجاعة هي الاعتدال، وما زاغ عنها يشكل جبنا، وما طغى يشكل تهورا.

اي أن الاعتدال يتعلق بالأخلاق، وبقدرة المرء على ترجمة الفضيلة إلى عمل أو واقع عملي ملموس[1].

لا احد يشك ان أي مجتمع مهما كان حجمه يحمل بين دفتيه الاعتدال والتطرف،ولكن من اجل تحقيق الهدف يجب على الدولة:

-تحديد سلطة الدولة عن حقوق الناس، وتوحيد القوانين في السياسة والاقتصاد لصنع رؤية جديدة لمستقبل الانسان قائمة على العقل والعلم والحرية، وهذا تغير في الفكر له قدره وأهميته.. هنا يستقر المجتمع بعد ان يأمن المواطن على حقوقه فيحصل الاعتدال. وعليه ايضا،

1 عبد الستار قاسم، الاعتدال السياسي العربي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية.
http: //www.grenc.com /show_article_main.cfm?id=5729

يجب بناء النظام السياسي كله على اساس القوانين المقيدة بسلطان الشعب،ومثبت في الدستور،فيؤدي الى عصر أنطلاق الناس في العمل والكسب والأدخاروالأستمتاع بثمرات العمل ومكاسبه دون تمييز،من هنا فقد يحترم المواطن والمسؤول الدستور طواعية دون رقابة أو اكراه فيتحقق الاعتدال .

في ظل هذه الحالة القانونية الطبيعية يسود الامن على النفس والمال،فيحصل الانطلاق نحو نقلة الفكر الى افاق التطور.فتصبح نهضة الفكر العلمي هي القوة التي تحرك الناس الى حركة التاريخ المنفتحة، بدلا من الدوران في الدوائر المفرغة على حياة الناس، فتبدأ الاحكام والنظريات تخرج الى عالم الوجود نتيجة نظريات تجارب الامم الاخرى في التطبيق، فيحصل الاعتدال افقيا ورأسيا في آن واحد.وتبدأ مسيرة الحياة المجتمعية دون عوائق[1].

الاعتدال عبارة عن مفهوم كوني، أو على الأقل، عالمي يكتسب أهميته من أنه عام وموضوعي وينسحب بدون تمييز على كل الشعوب والأشخاص. فعندما نتحدث عن الصدق مثلا فإننا نتحدث عن معيار لا يخضع لرؤية ذاتية تجعل من بعض الكذب أو بعض المبالغة بديلا. على الصيني أن يكون صادقا، وكذلك الأرجنتيني والعربي والصربي، وإلا دخلت المفاسد إلى الساحة الدولية، وأخذت المصالح مكان الفضائل[2].

هذا التوجه الأعتدالي في حكم الناس لا يتحقق في ظل المحاصصة والكتلية ورداءة الكفاءة في المراكز العليا والوظيفة – ويجب اصلاح قانون الانتخاب،فلا مقسم انتخابي ولا تعيين ولا تبديل،لأن هؤلاء لا يمثلون شريحة من المواطنين. بل يجب الانتخاب من الشعب في حالة الشاغر البديل لأستشارة الناس،ففي الدول المتقدمة يستشار الشعب حتى على تبليط الشوارع واقامة الحدائق والساحات . ترضية لحزب او كتلة او جماعة.فالدولة لكل الناس وليس لبعضهم كما هو سائد اليوم في الدول المتحضرة. ساعتها تموت حركات التطرف المعتمدة على الفلسفة التأملية لتحل محلها الفلسفة الواقعية تلقائيا ويسود الاعتدال بعد زوال الظلم عنها.

في حاضرنا السياسي، يتم استعمال كلمة اعتدال للدلالة على المواقف السياسية التي تنسجم مع الرؤية الغربية، وبالتحديد الولايات المتحدة، لما يجب أن تكون عليه الأمور والأوضاع السياسية. يصف ساسة الغرب من ينسجم مع مواقفهم السياسية بالمعتدلين، بينما يصفون الذين

1 عبد الجبار جعفر العبيدي، الاعتدال والوسطية في مجابهة فكر التطرف، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية. http: / /newsabah.com /newspaper /25836

2 عبد الستار قاسم ، مصدر سبق ذكره .

يخالفونهم بالمتطرفين. هذا تعريف أو مقاربة مبنية على الرؤية الذاتية أو المصلحة، وغير مبنية على معطيات أخلاقية. وعندما تدخل المصلحة إلى المفاهيم فإن سمة الكونية أو العالمية تنتفي وتصبح التعريفات ذاتية وآنية؛ وتخضع الفضيلة عندها لتعريفات مصلحية تتغير باستمرار

لا يخفى علينا أن هذا العالم يقوم على المصالح المرتبطة بالقوة المادية التي تتناقض في أغلب الأحيان مع القوة الأخلاقية[1].

هذه الحالة ادخلت بعض من مجتمعاتنا في حالة من التحولات السياسية المربكة، او انها ادخلت الدولة في قدر من الازمة في علاقتها بمجتمعها كما هو في قدرة هياكلها التقليدية القائمة على التكييف مع عصر التغيير الحالي وتحولاته، او في قدرتها على ابتداع الحلول لازماتها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية متجاوزة في ذلك لاشكال سياساتها التقليدية السابقة[2].

الدولة بمفهومها الحديث لها أركان تقوم عليها، ومن أهم هذه الاركان المجتمع، لذلك يظهر تأثر المجتمع في بناء الدولة واضحا، بل وحاسما في قضية نجاح الدولة وفشلها، وباختصار تشير الوقائع والتجارب، ان المجتمع الناجح يصنع دولة ناجحة، والعكس يصح تماما، لذلك يركّز العارفون في هذا الشأن على أهمية توازن المجتمع واعتداله، وابتعاده عن التطرف في الفكر والسلوك واتخاذ المواقف فلا يصح أن يكون حال المجتمع محصورا بين الخنوع التام والعنف المطلق، بمعنى عندما يغيب السلوك الوسطي سوف يعيش المجتمع حالتين متناقضتين تماما، فأما الخضوع المطلق للحاكم الجائر بكل قراراته الفردية الظالمة، أو أن يكون المجتمع عنيفا بصورة مطلقة في ردود افعاله تجاه الظلم الذي يقع عليه.

وهذا التذبذب بين العنف والاستكانة لا يمكن أن يسهم في صناعة دولة مستقرة[3].

وفق ذلك، يمكن أن نوافق على القول: إنّ الدولة هي «نقطة ارتكاز نهائية لأي نشاط سياسي، وثمرة عليا لأي مشروع مطلبي أو تغييري، والمصبّ النهائي لأيّ رؤية مجتمعية. فالدولة ليست مضافة إلى المجتمع، بل هي المجتمع نفسه منظورٌ إليه من أعلى مستويات تنظيمه لنفسه. إنّها داخليته ومرجع هويته ومبرّر وجوده... فالمجتمع المدني ليس اللادولة، وإنّما هو شرط وجود

1 للمزيد انظر: كلايد بريستوفر، الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية، تعريب فاضل جكتر، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠٤- ١١٠.

2 باقر النجار، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٤٣١، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٢.

3 علي حسين عبيد، دور الاعتدال في صناعة الدولة المستقرة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، http: / /annabaa.org /arabic /annabaaarticles /2391

الدولـة، مثلـما أنّ الدولة هي شرط وجـوده أيضاً. فعلى رغم قيام المجتمـع المدني كوحدة قائمة بذاتها، إلا أنّه يكتسب عينيّته وملموسيّته من علاقته بالدولة والأوضاع السياسة ونظام الحكم[1].

فالدولـة وإن كانـت وجوداً تجريديّـاً، إلا أنّه نحو مـن الوجود التجريدي الـذي ما لم يكتسِ بالأهداف والسياسـات والأنظمـة والإدارات والحياة الفردية والمجتمعيـة والمصالح، ما لم يقم على أرض محدّدة وسـياقات إنفـاذ وإجراء واضحة، فإنّه سـيبقى مجرّد حلـم طوباوي. وعليه، فهنـاك فارق رتبي بين الدولة كمفهوم، والدولة كحقيقة قائمة على التشـخّص وحراك الفاعلية والتجربة والتأثير[2].

لقد اصبحت الدولة عرضة لتحولات تتشـكل في عمق المجتمع وعلى اطرافه وهي تحولات ستقود الى تغيرات في نمط العلاقات الاجتماعية والسياقات الثقافية والهياكل الحاكمة لانماط السلوك وبناء القوة .

وهي تغيرات تواجه قدرا" من الممانعة القوية من القوى المؤسساتية او المجتمعية والتي تأخذ احيانـا" اطار دينيا" واخر قبليا"، وذلك لان التغيير لايشـمل فقط حصص الجماعات الحائزة على القوة بل بات يهدد الاسـس المؤسساتية والمعيارية التي في ضوئها تشكلت الحصص، وهو صراع يخلـق حالـة من الفـوضى في جانب مقابل اخر مسـتتر وقائم في المجتمـع. كما يبعث في البعـض رغبة عارمة في التعبير عن هوياتـه الصغيرة بل وتلك المتناهية في الصغر وهي في جلها تمثل الصراعات المعلنة او المستترة على القوة وحصصها في المجتمع[3].

وهـذه النتائج هـي انعكاس حتمي لغيـاب الاعتدال المجتمعي اذ أن ثمـة جوانب وعوامل ودوافـع هي التي تأخذ المجتمع نحو التعصّب والتطرف في الرأي العام او السـلوك، أو تجعله مستكينا وخانعا لأصحاب القرار، وفي كلتا الحالتين سيكون المجتمع هو الخاسر[4].

1 شفيق جرادي، الدولة المدنية والدولة العلمانية: دراسة في المفاهيم، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية .

http: //www.al-akhbar.com /node /11812

2 المصدر السابق .

3 باقر النجار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣. للمزيد انظر: سليم ابراهيم، نحو الدولة المدنية في العالم العربي: دراسة نقدية للنقاش الدائر بين المثقفين العرب حول العلمانية والدين والدولة، م مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٢ .

4 باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٧٠. كذلك انظر: احمد بو عشرين الانصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التاسيسية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر،

فالصحيح لا يتمثل باللجوء الى العنف المطلق، ولا بالخنوع المطلق، انما المطلوب في هذا المجال، تعضيد السلوك المعتدل القادر على تحقيق التوازن بين الحالتين، لكي تتم عملية بناء الدولة في ظل اجواء الاستقرار.

كذلك هناك دور اساسي للحكومة في تحقيق هدف الاستقرار، وهذا في الحقيقة جزء من الحلول التي ينبغي ان تلجأ اليها الدولة والمجتمع معا، لكي يتحقق نوع من التوازن، والابتعاد عن التطرف، لذلك على الحكومة أن تقوم بدورها على افضل وجه، لدعم الاستقرار، من خلال الاسهام بقوة ومنهجية في صناعة المجتمع المدني المتوازن، وهي قادرة على التعامل مع هذا الجانب الحساس بنجاح، فيما لو تم التخطيط له بفاعلية، وتم تنفيذه بصورة دقيقة، حتى فيما يتعلق بدور المجتمع، هناك دور للحكومة في تنشيطه وتطويره، ولكن ينبغي أن يقوم ذلك على التخطيط المدروس والمنهجية العلمية ولا شك ان التعاون المتبادَل بين الحكومة والمجتمع سوف يقود الى نتائج سليمة بخصوص بناء الدولة المدنية المتطورة[1].

إن تأسيس الدولة المدنية هو الكفيل بسيادة هذه الروح التى تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، تستطيع أن تنظم الحياة العامة وتحمى الملكية الخاصة، وتنظم شئون التعاقد، وأن تطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكاناتهم وانتماءاتهم. وتمثل الدولة إرادة المجتمع.

يعنى ذلك أن فكرة الدولة المدنية تنبع من إجماع الأمة ومن إرادتها المشتركة. وإذ تتأسس الدولة المدنية على هذا النحو فإنها تصبح دولة توصف بأوصاف كثيرة من أولها أنها دولة قانون[2].

لذا **فان ابرز سمات الدولة المدنية هي مايلي**[3]:

هي نقيض الفوضى بما انها الجهاز التنظيمي لتدبير شؤون مواطنيها

هي نقيض للدولة التسلطية .

٢٠١٤، ص ٢١.

1 علي حسين عبيد، مصدر سبق ذكره .

2 احمد زايد، ماذا تعني الدولة المدنية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية،
http: / /www.dawlamadaneya.com /ar /index.php /articles

3 احمد بو عشرين الانصاري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

هي نقيض للدولة التس يغيب فيها سمو الارادة الشعبية .

هي نقيض للدولة التي يسود فيها الفكر الاطلاقي في القول والفعل لسياسيين .

فهي اذا دولة ديمقراطية تسمو فيها الارادة الشعبية لتكون المحدد في اختيار الحاكم والمشرع، فهي تنحي للارادة الغالبية وتحترم حقوق الاقلية وتنظم التداول السلمي للسلطة وتقر بمبدأ الفصل بين السلطات، وترفض كل اشكال ومفردات التسلط والاستبداد تحت اي مسمى دينيا" كان او اديولوجيا"[1].

مقومات الدولة المدنية[2]:

اولا": الشرعية الدستورية والسياسية ،

فالشرعية الدستورية تقوم على اساس العقد الاختياري المبرم بين الحاكم والمحكوميين لتنظيم الحياة العامة وسلامة المجتمع وخدمة الصالح العام

اما الشرعية السياسية فهي تقوم على اساس التفويض الشعبي للسلطات التشريعية و والتنفيذية والقضائية للقيام بمهامهم مابين تشريع وتنفيذ وقضاء وفق فصل تام مابين السلطات

ثانيا": السلطة العليا للشعب، فهي السلطة الاسمى في الدولة والمنشأة لباقي السلطات التفويضية والانتمائية .

ثالثا": سيادة القانون المعبر عنه بالارادة الشعبية، اذ ان اهم ميزة للقانون ان يكون عاما" شاملا" للجميع ويخدم المصلحة العامة .

رابعا": لاسلطة من دون مسؤولية ولامسؤولية من دون محاسبة .

خامسا": ضمان الحقوق لجميع المتعاقدين .

خصائص الدولة المدنية

اولاً: أنها تتأسس على نظام مدنى من العلاقات التى تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة فى الحقوق والواجبات، والثقة فى عمليات التعاقد والتبادل المختلفة. إن هذه القيم هى التى تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية، وهى ثقافة تتأسس على مبدأ الاتفاق؛ أى

1 للمزيد انظر: فهمي هويدي، الاسلام والديمقراطية، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
2 احمد بو عشرين الانصاري، ص ٢٢.

وجـود حد أدنى من القواعد التى تشـكل خطوطا حمراء لا يجب تجاوزها، على رأسـها احترام القانون (وهو يشـكل القواعد المكتوبة). وتأتى بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة تشـكل بنيـة الحيـاة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، وعلى السـلام لا العنـف، وعلى العيش المشـترك لا العيش الفردى،وعلى القيم الإنسـانية العامة لا على القيم الفردية أو النزعات المتطرفة[1]..

ثانيـا": المواطنـة. ويتعلق هـذا الشرط بتعريف الفـرد الذى يعيش على أرض هـذه الدولة. فهـذا الفرد لا يُعـرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسـلطته، وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيـا بأنـه مواطـن، أى أنه عضـو فى المجتمع لـه حقوق وعليـه واجبات. وهو يتسـاوى فيهـا مـع جميع المواطنين. فـإذا كان القانون يؤسـس فى الدولة المدنية قيمة العـدل، وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسـس فيها قيمة السـلام الاجتماعى، فإن المواطنة تؤسس فى الدولة المدنية قيمة المسـاواة، فالمواطنون يتسـاوون أمام القانون ولكل منهم حقوق وعليه التزامات تجاه المجتمع الذى يعيشون فيه. وهذا لن يحصل مالم تكن هنالك عدالة ومساواة بين الافراد لان ذلك يخلق وعي بالانتماء لهذا المجتمع ولترسـيخ هذا المفهوم يجب ان يكون هنالك شعور بان الكل ينتمي للكل[2]..

والمواطنون هنا لا يجب أن يعيشوا كمواطنين لا مبالين، بل يجب أن يكون جلهم من المواطنين النشـطاء الذين يعرفون حقوقهم وواجباتهم جيدا، ويشاركون مشاركة فعالة فى تحسين أحوال مجتمعهـم بحيث يرقون بمدنيتهم على نحـو دائم، ويخلصون إخلاصا كبيرا لكل ما هو «عام»: الصالـح العام، والملكية العامـة، والمبادئ العامة. فهم يحرصون دائما عـلى كل ما يتصل بالخير العام.

ثالثـا": الديمقراطيـة. فالديمقراطيـة هى التى تمنـع من أن تؤخذ الدولـة غصبا» من خلال فرد أو نخبة أو عائلة أو أرسـتقراطية أو نزعة أيديولوجية. إن الديمقراطية هى وسـيلة الدولة المدنيـة لتحقيق الاتفـاق العام والصالـح العام للمجتمع كما أنها وسـيلتها للحكـم العقلانى الرشـيد وتفويض السـلطة وانتقالهـا. إن الديمقراطية تتيح الفرصة للتنافـس الحر الخلاق بين الأفكار السياسـية المختلفة، ومـا ينبثق عنها من برامج وسياسـات[3]. ويكون الهدف النهائى

1 احمد زايد، مصدر سبق ذكره .

2 ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق، مركز العراق للدراسات، شؤون عراقية، العدد ٥، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٤.

3 مها عبد اللطيف الحديثي، معوقات بناء ثقافة سياسية ومشاركة في الوطن العربي، مركز الدراسات الدولية،

للتنافس تحقيق المصلحة العليا للمجتمع (إدارة المجتمع والسياسات العامة بأقصى درجات الدقة والإحكام والشفافية والأداء الإدارى المتميز النزيه) والحكم النهائى فى هذا التنافس هو الشعب الذى يشارك فى انتخابات عامة لاختيار القيادات ونواب الشعب، لا بصفتهم الشخصية وإنما بحكم ما يطرحونه من برامج وسياسات[1].

إن الديمقراطية هى الوسيلة التى تلتئم من خلالها الأفكار المختلفة والتوجهات السياسية المختلفة، للارتقاء الدائم بالمجتمع وتحسين ظروف المعيشة فيه، وكذلك الارتقاء بنوعية الثقافة الحاكمة لعلاقات الأفراد وتفاعلاتهم بمعنى مختصر إنها الطريق نحو التقدم الدائم.

المبحث الثاني: العراق مابين الاعتدال والمدنية

وبصرف النظر عن التصنيفات السياسية والفكرية في أي مجتمع، فان الثابت والاكيد هو رغبة قطاع واسع من الجمهور في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي،تغيير يفضي الى تحقيق الحد الادنى من الحرية والعدالة والكرامة الانسانية ...

وبقدر تعلق الامر بالعراق كان المظهر الأبرز لأزمة الدولة العراقية ما بعد الاحتلال في العام 2003 هو الطائفية السياسية التي عوّمت الدولة ومرتكزاتها وأضعفت هيبتها ومكانتها، وحوّلتها إلى كيانات بدلاً من اعتماد مبادئ المواطنة التامة والمساواة الكاملة أساساً للحصول على الوظائف العليا، وإلغاء التمييز الطائفي والإثني والديني والعشائري والمناطقي وغير ذلك، اذ تعد المذهبية والطائفية والقومية والولاءات المرتبط بها من ابرز ماينمي حالة من التراخي بين المواطن ودولته، وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق اجتماعيا» منكفي ذاتيا» مما يقوض اسس الوحدة الوطنية . لذا فلابد من نقطة شروع جديدة في الاداء السياسي على اعتبار ان البناء مهما طال وكبر اذا لم يرتكز على اسس صحيحة ومتينة وقوية لابد ان يسقط وينهار، وهذه احدى الثوابت الطبيعية والمنطقية ان العودة الى نقطة الشروع لايعني بالضرورة التقصير ببطىء العملية السياسية، وانما يراد منها تقييم الاداء السياسي وفق اليات سياسية جديدة تكون منطلقا» للكل وبدون استثناءات او تحفظات[2].

واذا كانت تلك القوى السياسية تقود كيانات سياسية عبر سلطة سياسية وعن طريق

جامعة بغداد، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، بغداد، ١٩٩٨، ص ١٨١.
1 احمد زايد، مصدر سبق ذكره ..
2 ياسين العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

عملية سياسـية فان خلافاتها السياسية توارت خلف ماهو غير سياسي[1]، وعلى الرغم من كل المحاولات لتدين الدولة أو تطييفها أو مذهبتها، انطلقت بعض الدعوات لقيام الدولة المدنية، والتي ترتكز على مايلي :

الوثيقة الدستورية

اختيار الأمة للحاكم

الفصل بين السلطات

التمثيل النيابي

التعددية العقادية والفكرية

وبـما ان العنف هي احد سـمات الثقافة السياسـية الخاضعة قد حدد سـلوك المتنافسـين على السـلطة، لذا فان المشـكلة لم تكن في صعود حكومة ذات اغلبية شـيعية او سنية اوكردية، بقدر ماهو الخشية من ان صعود احدى هذه المجموعات ينظر له من قبل المجموعات المتنافسة على انـه قمع لحقوقها وحرياتها[2]، يشـير ذلك الى ان هنالك اشـكالية رئيسـية في العراق نابعة من هـذا التعدد تحتـاج لقدر من تمثيل الحقوق في ظل حكومة قادرة عـلى التعاطي الايجابي مع هذه التعددية[3].

لذا حاولت النخب السياسية العراقية مابعد عام 2003 استغلال الديمقراطية المزمع اقامتها عبر قانون الانتخابات لتحقيق مصالح الفئة التي تمثلها على حسـاب مصلحة الوطن من جهة ومصلحة الفئات المتنافسـة معها من جهة اخرى . وبصورة افرزت لنا معطيات لعدم استقرار العراق ممثلا» بما يلي :

أولاً: تحول الظاهرة الطائفية من التمييز إلى التسـييس،بصورة تعكس فشـل القوى السياسية في ادارة البلاد .

1 انور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، مركز العراق للدراسات، شؤون عراقية، العدد ٢، بغداد،٢٠٠٩، ص ١١٥ . (*) للمزيد انظر : دون بران كاني، هل الفدرالية استقرار للعراق، ترجمة باسم خريسان و سعد علي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد . سلسلة اوراق دولية، العدد ٣، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٣ .

2 سعد ناجي جواد، الوضع العراقي عشية الحرب، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا» واقليميا» ودوليا»، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧ .

3 علي محمد عيدان، العلاقات العراقية الروسية (١٩٩١-٢٠١١)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد ٣٤، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٢١ .

ثانيا»: ارتباط العراق ارتباطا» وثيقا» بالبيئة الاقليمية المحيطة به اذا يوثر فيها ويتاثر بها بصورة مباشرة .اذ تضغط باتجاه استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق، ويعد التأجيج الطائفي، احد الوسائل المهمة الذي يساهم في خلق التوتر بين مكونات المجتمع العراقي[1].

ثالثاً: لعب الاعلام الغربي والأمريكي بشكل خاص، على وتر مظلومية القوميات والطوائف خلال الفترات السابقة كالشيعة والأكراد والمسيحيين[2].

رابعـاً: نظام المحاصصـة الطائفية ـ العرقية، في توزيع مناصب الدولة الريئسـية على أسـاس مذهبي ـ قومي (رئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة الوزراء للشيعة ورئاسة البرلمان للسنة[3].

خامسـا»: طبيعة النظام الفدرالي الذي نشأ بعد الاحتلال، يعزز ميول تقسيم الدولة العراقية على أساس طائفي ـ مذهبي ـ قومي[4].

وهكـذا أصبحـت الوجـوه اللاعبـة في الميدان السـياسي على درايـة وخـبرة في كيفية ضمان حضورها الدائم في المشهد السياسي، لضمان مكاسبها المادية، بغض النظر عمّا سيلحق بالشعب من اهمال وظلم نتيجة لانهماك الجميع بحماية مصالحه الفردية او الفئوية او الحزبية، أما مصالح الشـعب والشروع الدقيق في بناء مرتكزات الدولة المدنية، فهو أمر غير مرغوب به أصلا، لأنه يقوّض التدويل الذي تمارسـه الكتل والاحزاب والوجوه الحالية، حيث تحافظ على حضورها في المشـهد السياسي منذ قرابة عشر السنوات دون أن تقدم للعراقيين ما يؤشر ويؤكد الاقتراب من تكوين الدولة المعاصرة، والمشكلة أن جميع اللاعبين السياسيين يعون هذا الامر، ومع ذلك لا تزال عملية التداول الصحيح للسـلطة تواجه عقبات التدويل والانشـغال التام بالمكاسب، كما نلاحظ ذلك في حالات الثراء الكبير التي أُسبِغَتْ على معظم الداخلين في الميدان السياسي، فيما يعاني الشعب من نواقص كثيرة قد يصعب احصاءها، نتيجة لعدم التخطيط السليم والحازم لبناء مرتكزات الدولة المدنية.

ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue
N.F.D

1 حسين عيسى، عزرا ونحميا والحديث عن حقوق لليهود في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٠٧، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

2 للمزيد انظر : اشرف العسوي، العراق الجديد في الرؤية الخليجية، كتاب كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا» واقليميا» ودوليا»، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٥.

3 خير الدين حسيب، العراق الى اين لامخرج لامريكا، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٢٧، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٥.

4 سعدون المشهداني، اشكاليات وقضايا في العراق المحتل، كتاب كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا» واقليميا» ودوليا»، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٠٤.

ان أي تغيـير مهـما كان حجمـه، يجـب ان يبقى في اطـار الدولـة الواحدة ووحـدة الوطن، فالدعـوات الانفصالية،وان كانت تحت مسـمى الحكم الذاتي او الاسـتقلال الذاتي او الارادة الذاتية ستفضي الى تقسيم الوطن ودفعه لحروب داخلية وهنا لامعنى للتغيير او الديمقراطية او التعددية السياسية في مجتمع منقسم ودولة مفككة[1].

وهنا ستسود ديمقراطية مشوهة وهوية وطنية واهية، والسبيل لمنع ذلك هو اعطاء دور فعال للمواطن العراقي في صنع القرار السـياسي وصولا» لتحقيـق مصلحة العراق اولا» والمواطن ثانيا» وخلق دولة تسـتمد شرعيتها وقوتها من القاعـدة المجتمعية المتعددة الاطياف عن طريق بناء مرتكزات دولة مدنية تسهم فيما يلي :

اولا»: دعم تأسـيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سـلطات الدولة ومؤسسـاتها القانونية الحاكمة، ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المسـاواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب[2].

ثانيا»: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسـية في الفكر والـرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع.

ثالثـا»: الاحـترام التام لآداب الاختـلاف وأخلاقيات الحـوار، وضرورة اجتنـاب التكفير والتخوين واسـتغلال الدين واستخدامه لبث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحـث على الفتنة الطائفية والدعـوات العنصرية جريمة في حق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافـئ والاحترام المتبـادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشـعب المختلفة، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين[3].

رابعـا»: الحرص التـام على صيانة كرامـة الأمة العراقيـة بكافة اطيافها والحفـاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسـة الحرة لجميع الشـعائر الدينية دون أية مُعوِّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة

1 واثق الواثق، الدولة المدنية والاستقرار الداخلي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية،
http: / /www.ahewar.org /debat /show.art.asp?aid=343668

2 المصدر السابق .

3 رنا الشجيري، الازمة الدولية وادارتها : العراق انموذجا»، مركز العراق للدراسات، شؤون عراقية، العدد ٥، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١١٧-١٦٧.

بمختلف أشكالها، دون تسفيهٍ لثقافة الشعب أو تشويهٍ لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي، في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة .

في سعي لمواكبة التطورات السياسية والاجتماعية السائدة في بلدان الربيع العربي والميل المشهود نحو أنظمة حكم توافق بين الحداثة والأصالة لابد من تبني مفهوما عاما للعلمانية يحقق مقاربة فكرية تحل في منطقة وسطى بين علمانية متطرفة وإسلامية متشددة، وصولا» لاقامة الدولة المدنية التي تعد المخرج الحقيقي للمواطن من مازق عدم الاستقرار الداخلي .

والعلمانية درجات ومستويات منها المتشدد والمتطرف كمن يدعو لفصل الدين عن المجتمع والدولة، مثل العلمانية الفرنسية،والعلمانية التونسية البورقيبية، ومنها العلمانية الوسطى التي تمنع سيطرة المؤسسة الدينية على الدولة لكنها تدعم وتؤيد التدين المجتمعي، كالعلمانية الأمريكية. هذا ولقد سعى كتاب ومفكرون عرب ومسلمون للاستفادة من العلمانية لتحقيق التعايش الأهلي والحفاظ على السلم الاجتماعي وعرفوا العلمانية : بأنها ثقافة اجتماعية وسياسية تمنع سيطرة رجال الدين على الدولة والمجتمع،وتقوم على قبول الأخر والمختلف والاعتراف بحقه في ممارسة شعائره الدينية وحقه في الإيمان بالمعتقد الذي يراه حقا،في ظل نظام حكم يحمي الأديان ويحافظ على انتماءات الناس الدينية ولا ينحاز لفئة دون أخرى، واعتبر ذلك المفهوم سبيلا لحماية الدولة والمجتمع في دول متعددة الاطياف كالعراق .

لذا فان مستقبل العراق مازال محفوفا» بالخطر ومركب مجتمعيا» واقتصاديا» وسياسيا» لذا فلابد من مدنية الدولة التي ترقى للتغلب على تلك المخاطر عبر ما يلي :

اولا»: اعادة بناء النظام السياسي والدولة وتعميق المواطنة وثقافة الانتماء للوطن[1].

ثانيا»: اقامة جبهة داخلية موحدة تلتقي حول مشروع حداثي يدمج كل القوى المجتمعية في صلبه .

ثالثا»: مزيد من توافق القوى السياسية حول تصور كيفية بناء المستقبل عبر أرضية للعمل المشترك نابعة من مستلزمات مصلحة الوطن والمواطن .

ثالثا»: تحقيق اليات الحوار الدائم بين السلطة والمعارضة لتجنب الخلافات والتوترات التي من شأنها تدمير الوحدة الوطنية .

1 المنصف وناس، عناصر اولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس، الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد ٣٤، بيروت، ٢٠١٢، ص١٤٥.

رابعا»: التعويل على الداخل لا الخارج في مجال التنمية والاقتصاد وحل المشاكل المتعلقة بهما.

خامسا»: المزيد من الاستقرار والذي يعد النجاح الحقيقي للتحول الديمقراطي[1]. والذي لايمكن تحقيقه الا عبر المستويات الثلاثة الاتية[2] :

المستوى المحلي، ضرورة ترتيب البيت العراقي اولا» وقبل كل شيء، والانصراف لبناء الذات العراقية واعلاء مصلحة الوطن .

المستوى الاقليمي، تحديد مصالح العراق وتوجهاته السياسية الاقليمية بصورة تقلل من نزعة الشك وعدم الثقة في بناء علاقاته وبصورة تجعل العراق يحظى بقبول اقليمي واسع .

المستوى الدولي، تحديد صريح لاسس علاقة العراق بباقي دول العالم والابتعاد عن التذبذب الحاصل في توجهات سياسته الخارجية .

فالدولة المدنية المنشودة تدعوا الى تقييم موضوعي بعيد عن أي من العصبيات، تقييم يعيد الاعتبار للمواطن والوطن والمواطنه والامة والدولة الحديثة، تقييم يعالج أي تقسيم مجتمعي بالثقافة والعلم وبالتنمية والعدالة، فما معنى شعارات الاحزاب والجماعات المتنازعة اذا ظلت في دائرة العصبيات وعاجزة عن الفعل الوطني ؟

الخاتمة

اسهم الحراك الشعبي العربي الذي انطلق من نهاية العقد الماضي في تونس، وامتد الى ارجاء العالم العربي في عام 2001 ومازال مستمرا» في بلدان عربية اخرى، بترسيخ فكرة الدولة المدنية، وتلقف اصحاب التوجه الديمقراطي على العموم هذا المفهوم على الرغم من اختلافاتهم مع التيارات الاخرى، اذ ان هنالك قواسم مشتركة بين اغلبية الاطراف في تعريف مفهوم الدولة المدنية الذي يتلخص في مبدأ المواطنة، أي المساواة القانونية بين المواطنين، والديمقراطية كنظام حكم بالمفهوم اليبرالي المعروف، والمدنية بمعنى الحكم الخالي من رجال الدين والعسكر . وتمثل هذه القواسم المشتركة اساسا» لمحاولة اتفاق العلمانيين والاسلاميين على بناء دولة مدنية توافقية تصبح انموذجا» يقتدى به في المستقبل المنظور .

1 للمزيد انظر : غسان العطية، من اجل التسامح والتعايش الوطني، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، اوراق عراقية، العدد ٤، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠.

2 خضر عباس عطوان، العراق والخروج من احكام الفصل السابع : الخيارات، الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد ٣٤، بيروت، ٢٠١٢، ص١٢٦.

ان المساحة الممنوحة للاعتدال السياسي في العراق من اجل بناء الدولة المدنية ليست مطلقة بل هي نسبية الى حد ما، فالتنازع مابين مقتسمي السلطة في تزايد مستمر من ناحية، ومن ناحية اخرى التنازع على العراق من قبل الدول المجاورة والمتنفذة اقليميا» ودوليا» يصب في تغذية الفرقة وعدم الاستقرار الداخلي، لذا لابد من وجود بديل تتوافر فيه مستلزمات وشروط سياسية اهمها الاجماع الوطني ووحدة الشعب العراقي، لان تعبئة الشعب على اساس المشروع الوطني شرط اساسي لاغنى عنه لتصحيح الاختلال الواضح في ميزان القوى مابين الحكومة والشعب .

وهذا الامر يقودنا الى ضرورة ايجاد بنية في المعرفة الانسانية مصاغة صياغة حديثة ومستنبطة حصرا» من التأويل الصحيح للفكرة لا من التفسير النظري الجامد لها، فنحن اليوم نعيش ازمة سياسية تجبرنا على وضع الحد الفاصل الجديد والمعاصر ان كنا فقط نريد للوطن الاعتدال والمدنية معا» . وذلك عبر تبني النقاط التالية:

التركيز على الديمقراطية شكلا» وموضوعا» .

التركيز على النخب السياسية ذات الكفاءات العلمية والعقلية المنفتحة والمتحررة من كل الرواسب المجتمعية والسياسية والمذهبية والقومية .

التركيز على الكل لا الجزء في تحقيق الصالح العام عبر تحقيق الاندماج الكامل بين شرائح المجتمع العراقي .

لذا فان التحولات العميقة التي شهدها المجتمع العراقي منذ تأسسيسه ولحد الان تستلزم من قادته السياسيين تعميق مفهوم الاعتدال والمدنية بتبني صيغ عملية وواقعية ومقبولة من جميع اطياف الشعب العراقي، لترسيخ الاعتقاد بأن القادم سيكون افضل من السابق .